العرب
الأربعاء 2021/10/13
السنة 44 العدد 12208

برنامج حكومي بالتزامات كبرى لدعم ركائز الدولة الاجتماعية في المغرب

أخنوش يتعهد بإحداث مناصب شغل وتفعيل الحماية الاجتماعية للمواطنين

أعلن رئيس الحكومة المغربية عزيز أخنوش بمناسبة عرضه للبرنامج الحكومي أمام مجلس البرلمان عن التزام حكومته بتنفيذ إجراءات اجتماعية كبرى خلال السنوات الخمس القادمة، فضلا عن تعهد الحكومة بإحداث مناصب شغل إضافية وتفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة.

محمد ماموني العلوي

الرباط - تعهّد عزيز أخنوش رئيس الحكومة الجديدة في المغرب، بتنفيذ حكومته لحزمة من الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى خلال الخمس سنوات المقبلة، أهمها تعزيز دعائم الدولة الاجتماعية وتثمين الرأسمال البشري المغربي.

وأعلن رئيس الحكومة الجديد بمناسبة عرضه للبرنامج الحكومي عن الالتزام بإحداث مليون منصب شغل على الأقل، ورفع نسبة نشاط النساء إلى أكثر من ثلاثين في المئة، عوض عشرين في المئة حاليا، إلى جانب تفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة.

وتسعى الحكومة إلى "تحفيز الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل"، حيث أوضح أخنوش أن "الحكومة تحكمها ثلاثة مبادئ أساسية؛ هي جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي، وتعزيز السيادة الوطنية في المنتجات والخدمات الاستراتيجية، والتعريف بالمنتوج المغربي وطنيا ودوليا وحمايته من المنافسة اللامشروعة".

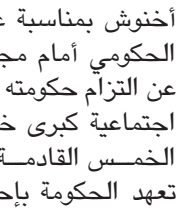

شريفة لومير

التزامات الحكومة تُعنى بقطاعات حساسة وذات أولوية

وشدد أخنوش أمام مجلس النواب ومجلس المستشارين، وهما الغرفة الأولى والثانية للبرلمان، على تكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي، لافتا إلى أن "الحكومة ستنكب على تفعيل الجهوية المتقدمة واللامركزية الإدارية، وتقريب وتحديث الجهاز الإداري، وتقليص الفوارق المجالية، وتسريع وتيرة التحول الرقمي".

وأفادت شريفة لومير، الباحثة في العلوم السياسية، أن "البرنامج الحكومي يقوم على العديد من الالتزامات الجد متقدمة والتي تعنى بقطاعات حساسة وذات أولوية خاصة وأن أحزاب الأغلبية رفعت سقف تطلعاتها من خلال برامجها الانتخابية"، مؤكدة أن "الائتلاف الحكومي بحاجة إلى تركيز جهوده لتنزيل هذه النقاط الاستراتيجية".

وأضافت في تصريح لـ"العرب"، أن "الرهان الأكبر هو تفعيل الحماية الاجتماعية الذي يعتبر مشروع ملكيا"، قائلة "هذا المشروع أرى أنه من الصعب أن تتم فيه قفزة إيجابية خلال خمس سنوات بالنظر إلى الإشكال الكبير الذي قد يواجه الحكومة المتمثل في العراقيل التي قد تضيع معها جهودها في تنزيل الحماية الاجتماعية".

ونص مشروع البرنامج الحكومي الذي قدمه أخنوش إلى البرلمان، على إحداث عدد من المداخيل لصالح الأسر والفئات الاجتماعية الهشة، وذلك تحت مسمى "الدخل الاجتماعي لتماسك وكرامة الأسرة المغربية"، فضلا عن إحداث تعويضات اجتماعية لكل الأسر المعوزة بمبلغ 300 درهم (33.10 دولارا) شهريا عن كل طفل في حدود ثلاثة أطفال، كما تقترح إحداث منحة قدرها 2000 درهم (220.65 دولارا) للأسر المعوزة عند ولادة الطفل الأول لها، و1000 درهم (110.32 دولار) عند ولادة الطفل الثاني.

وتقترح الحكومة إحداث "مدخول الكرامة" لفائدة المسنين، ويخصص للمواطنين ممن تبلغ أعمارهم خمسة وستين عاما فما فوق ويعيشون ظروفا هشة، ويتعلق الأمر بتحويل نقدي تدريجي، يمول من صندوق التماسك الاجتماعي، ليضمن لجميع كبار السن دخلا حده الأدنى 1000 درهم (110.32 دولارا) شهريا بحلول 2026.

وأشار رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري، إلى أن "الحكومة الحالية لها خارطة طريق واضحة لتنفيذ البرنامج التنموي والمخطط الاجتماعي وفق رؤية واضحة المعالم وشاملة، تخرج البلاد من الوضع الاقتصادي والوبائي الصعب الذي عانت منه خلال الفترة الأخيرة بما يفرض عليها بلورة قرارات جذرية لدخول مرحلة التنمية ضمن جدول زمني محدد".

ويعقد البرلمان اليوم الأربعاء جلستين عموميتين تخصصان للمناقشة والتصويت على البرنامج الحكومي.

وترى المعارضة أن البرنامج الحكومي مجرد عرض للعموميات دون أن يتضمن التزامات أحزاب التحالف الثلاثي وعدم احتكامه لإحصائيات يمكن اختبارها على أرض الواقع، خصوصا أن رئيس الحكومة لم يقدم أمرا جديدا بخصوص برنامج الحماية الاجتماعية.

وأكد لزرق أن "البرنامج الحكومي سيكون موضوع مناقشة أمام المجلسين، يعقبه تصويت في مجلس النواب، وهذا التصويت يكون بثقة مجلس النواب، المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم".

وعلى المستوى الاقتصادي قدم أخنوش، مجموعة من الالتزامات لتحسين مناخ الاستثمارات في المغرب؛ أهمها التزامه بإخراج ميثاق الاستثمار الوطني، فضلا عن ضمان تكافؤ الفرص أمام جميع الفاعلين الاقتصاديين، مؤكدا أن "خطط الاستثمارات المهمة في قطاعي الصحة والتعليم، تمثل خياراً استراتيجياً قوياً لتثمين الرأسمال البشري".

ولفت أخنوش خلال عرضه للبرنامج الحكومي إلى أن الحكومة "ستفعل خطة لتطوير صناعة مولدة لمناصب شغل، وقادرة على تعزيز تنافسيتها عالميا".

والتزم أخنوش بوضع قواعد واضحة ومستقرة، تضمن تكافؤ الفرص أمام جميع الفاعلين الاقتصاديين، وذلك بتجاوز الحواجز الإدارية والتنظيمية التي تعرقل النمو السليم للاقتصاد، بالإضافة إلى تكريس دور هيئات المراقبة والتقنين وتعزيز استقلاليتها من أجل تنافسية أكبر، خصوصا في القطاعات الاستراتيجية للدولة.

وبخصوص قطاع السياحة والصناعة التقليدية، التزم أخنوش بتنفيذ خطة إنعاش غايتها دعم الفاعلين وتثمين المنتوج المغربي والارتقاء بالتكوين وتحفيز قطاعات خدماتية أخرى، منها قطاع السكن قصد إنعاش الاقتصاد الوطني، وتوفير سكن لائق للمواطنات والمواطنين.

وأشارت لومير إلى أن "الوفاء بهذه الالتزامات يحتاج مجهودا نوعيا وإرادة كبرى وهذا ما سيجعل الحكومة معرضة للعديد من الانتقادات في حالة عدم الالتزام التام بهذه الاستراتيجيات خاصة وأن المغاربة يعقدون آمالا كبيرة عليها، وأنها جاءت بعد حكومتين عرفتا العديد من التراجع والأزمات التي رافقتها مما زاد من تكريس خيبة الأمل لدى المغاربة".

عزيز أخنوش يسعى لتجاوز العراقيل

هل يقبل اتحاد الشغل بهدنة اجتماعية مع الحكومة في تونس؟

سامي الطاهري: الاتحاد يدعو إلى تنظيم حوار تشاركي

خالد هدوي

تونس - عبّر الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد)، عن ارتياحه لتركيبة حكومة نجلاء بودن، مؤكدا دعمه لها في مواجهة التحديات التي ستعترضها، وسط تساؤلات الخبراء والمراقبين عن إمكانية قبوله الدخول في هدنة اجتماعية مع الحكومة، في ظل وجود رهانات ومطالب مُلحّة.

ورحّب اتحاد الشغل في تونس بإعلان حكومة جديدة، ودعا إلى تنظيم حوار تشاركي، وأجرى الأمين العام للمنظمة النقابية نورالدين الطبوبي اتصالا هاتفيا مع بودن، عبّر خلاله عن ثقته وتطلعاته من الحكومة الجديدة.

وقال المتحدث باسم الاتحاد سامي الطاهري الاثنين إنّ "هناك العديد من التحديات المطروحة على المدى القصير على الحكومة الجديدة التي تقودها نجلاء بودن، من أبرزها إعادة التوزان للمالية العمومية في ظل ارتفاع عجز الموازنة ووجود حاجة ماسة إلى تعبئة موارد مالية جديدة".

وأكّد الطاهري في تصريح لوكالة الأنباء التونسية أن "تشكيل الحكومة الجديدة سيساعد على سد الفراغ الحكومي وسيعيد تشغيل دواليب الدولة بعد تعطل دام أكثر من شهرين منذ اتخاذ التدابير الاستثنائية"، مضيفا أنه "لا بد من وضع خطة استعجالية في المجالين الصحي والتعليمي باعتبار أنهما يمسان حياة الناس ومستقبلهم خاصة في ظل جائحة كورونا". ودعا إلى "ضرورة التسريع في الذهاب الى حوار وطني وتحديد موعده وآلياته"، مقرا بـ"عدم وجود أيّ مشاورات في الوقت الحالي بين رئاسة الجمهورية والاتحاد وغيره من المنظمات".

وعبّرت قيادات أكبر المنظمات النقابية عن ارتياحها لتشكيل الحكومة الجديدة، مؤكدة أن الاتحاد سيتعاون معها لتذليل الصعوبات وبحث حلول ناجعة للخروج من الأزمات.

وأفاد محمد علي البوغديري الأمين العام المساعد للاتحاد أن "الاتحاد استبشر خيرا بتشكيل الحكومة الجديدة، ويتمنى لها كل النجاح والتوفيق"، قائلا "الجانب الشكلي لها يبعث على الارتياح، لأن هناك تطبيقا لرؤى اتحاد الشغل وأهمها المساواة بين المرأة والرجل".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "الاتحاد سوف لن يدّخر جهدا في التعامل مع هذه الحكومة بما يخدم مصالح المجتمع التونسي، والهدف الأساسي هو خلق مناخ اجتماعي سليم ومستقر".

وتابع البوغديري "سنتشاور مع حكومة نجلاء بودن للوصول إلى حلول ناجعة، ونحن أبناء شعب واحد، وكل ما يتطلبه الوضع الآن هو توفر الثقة، وهي موجودة في الرئيس قيس سعيد وحكومة بودن، وبالتالي يصبح كل شيء قابلا للحل ويمكن تجاوز كل العراقيل".

وفي سؤاله عما إذا كان الاتحاد سيراعي الصعوبات المالية والاقتصادية للبلاد في مفاوضاته الاجتماعية، قال البوغديري "طبعا سيأخذ بعين الاعتبار كل الصعوبات، وتونس قبل كل شيء، ووطننا فوق كل اعتبار"، مؤكدا "سنبذل مجهودا في هذا الاتجاه، وهدفنا واحد ونتوجه مع الحكومة إلى نفس الجماهير".

واستطرد "عندما تتوفر الثقة والإرادة، ونعرف أن الأموال في أياد أمينة، فالاتحاد سيكون ضامنا للاستقرار ومشاركا فعليا في الخروج من الأزمة".

وأكدت شخصيات سياسية أن اتحاد الشغل سينخرط في عملية الإصلاح وبناء تونس جديدة وفقا لتصورات مختلفة، وأن الهدنة بين الطرفين ستكون في إطار نقاش هادئ ومتزن مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات المالية والاقتصادية التي تمرّ بها البلاد.

وقال المحلل السياسي عبدالعزيز القطي في تصريح لـ"العرب" إن "الاتحاد كان دائما إلى جانب الإرادة الشعبية، وكان له موقف معين قبل قرارات الخامس والعشرين من يوليو، واليوم عبّر عن ارتياحه لقرارات الرئيس قيس سعيد والحكومة الجديدة".

وأضاف "الاتحاد له مطالب يدافع عنها، ويعرف جيدا الوضعية التي تعيشها البلاد، ومن المؤكد أنه سيكون هناك حوار بين الحكومة والاتحاد"، لافتا "بودن تحدثت عن المصارحة وإعادة الثقة في إطار تقديم الحلول، وسيتم الحديث عن المطالب وحل البعض منها".

محمد علي البوغديري

سنتشاور مع حكومة نجلاء بودن للوصول إلى حلول ناجعة

عبدالعزيز القطي

التفاوض بين الطرفين لن يكون على أساس ترضيات سياسية

وأردف القطي "التفاوض بين الطرفين لن يكون على أساس حسابات أو ترضيات سياسية بل سيكون على أساس الوضعية الحالية للبلاد وإعادة بناء تونس، واتحاد الشغل سينخرط مع منظوريه في هذه العملية باعتبار أن ما ستقوم به الحكومة هو إعادة بناء وإصلاح".

وأشار إلى أن "الهدنة ستكون بصفة طبيعية وفي إطار نقاش بين الحكومة والاتحاد".

ويرى متابعون للشأن التونسي أن اتحاد الشغل ساند قرارات الرئيس منذ البداية، وذهب قبل ذلك في اتجاه اقتراح مبادرة للحوار الوطني تجمع مختلف الأطراف، كما يعد شريكا مهما لرئاسة الجمهورية لمواجهة التحديات القادمة.

وصباح الاثنين أدت الحكومة التونسية الجديدة اليمين الدستورية برئاسة نجلاء بودن، وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب في تاريخ البلاد، وذلك بعد نحو ثلاثة أشهر من إعلان الرئيس التدابير الاستثنائية وإقالته الحكومة السابقة برئاسة هشام المشيشي.

ونشرت الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية على صفحتها في فيسبوك بيانا مصحوبا بصورة للرئيس قيس سعيّد ورئيسة الحكومة المكلفة نجلاء بودن جاء فيه "رئيس الجمهورية يصدر أمر تسمية رئيس الحكومة وأعضائها".

دعوات إلى هدنة سياسية في ليبيا تسبق الانتخابات

طرابلس - يثير التوتر المتصاعد بين الحكومة الليبية برئاسة عبدالحميد الدبيبة من جهة والجيش والبرلمان من جهة أخرى مخاوف الأوساط السياسية الليبية من نسف رهان إجراء الانتخابات المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

وقال رمضان التويجر مقرر لجنة صياغة الدستور "إن ما يحدث اليوم من مهاترات وصراعات بين مختلف الأطراف السياسية والأجسام القائمة وفي هذا الظرف الحساس هو أمر يمس الأمن القومي للدولة الليبية ويهدد كيانها (...) لذلك ندعو الجميع وخاصة مجلس النواب والحكومة إلى ضبط النفس والابتعاد عن التصريحات العدائية والعمل على هدنة سياسية يركز فيها على إقامة الانتخابات العامة في مواعيدها المحددة".

وأضاف لـ"العرب"، "لا نتعجب من الدول المتدخلة في الشأن الليبي أن تبحث عن مصالحها، لكن على الليبيين أن يختاروا إما أن يكونوا شركاء لهذه الدول المتصارعة وفق مبدأ احترام سيادة الدول وتبادل المصالح أو أن يكونوا تبعا لها، وعلى هذه الدول أن تعي جيدا أن مصالحها في ليبيا لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال إرجاع السيادة إلى ليبيا والسماح للشعب الليبي بإجراء الانتخابات العامة".

وتابع "كل ما نخشاه أن تكون دعوات المجتمع الدولي إلى إجراء الانتخابات العامة هي دعوات إعلامية فقط وأن يكون هناك شيء ما يُدبر لتعقيد الأزمة في ليبيا كما حصل في العديد من الدول، والشواهد التاريخية كثيرة".

ويتواصل الموقف الأميركي والأوروبي الداعم لإجراء الانتخابات الرئاسية في ليبيا في موعدها المحدد.

وسبق أن دعت سفارات فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ليبيا جميع الجهات الليبية الفاعلة إلى ضمان الشمولية والحرية، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

وذكر بيان مشترك للسفارات الخمس أن "مثل هذه الانتخابات على النحو المحدد في خارطة الطريق لمنتدى الحوار السياسي الليبي في تونس في نوفمبر 2020 والتي تم التأكيد عليها في قرار مجلس الأمن رقم 2570، هي خطوة أساسية نحو تحقيق المزيد من الاستقرار وتوحيد ليبيا"، وشددت على ضرورة احترام نتائجها من قبل الجميع، مؤكدة استعدادها "لدعم السلطات الليبية المؤقتة بناءً على طلبها في تنظيم الانتخابات".

وتفاقمت الأزمة السياسية بين البرلمان والحكومة الليبيين، حيث أثار تصويت البرلمان بسحب الثقة من الحكومة المؤقتة وتحويلها إلى حكومة تصريف أعمال غضب رئيسها عبدالحميد الدبيبة الذي دعا المواطنين إلى الاحتجاج ضد القرار.

رمضان التويجر

الصراعات تمس الأمن القومي للدولة الليبية وتهدد كيانها

وكان البرلمان أقر سحب الثقة من حكومة الدبيبة بموافقة تسعة وثمانين صوتا من بين 113 نائبا حضروا الجلسة، ودعا الحكومة إلى مواصلة عملها "في إطار تسيير الأعمال" حتى موعد الانتخابات المقبلة، وذلك بعد أن رفض رئيس الحكومة وبعض الوزراء الحضور للمشاركة في استجوابات طلبها النواب في عدة قضايا تتعلق بميزانية الحكومة والاستعدادات لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.

ووصف الدبيبة رئيس وأعضاء مجلس النواب الذين صوتوا على سحب الثقة بـ"المعطلين الذين لا يريدون إلا الحرب والدمار".

ورفض الدبيبة دفع رواتب عناصر الجيش وعدم تخصيص ميزانية للقيادة العامة للجيش الوطني الليبي.

وفي أغسطس الماضي قال الدبيبة إنه "لا يمكن لمؤسسة الجيش أن تنتسب لأي شخص مهما كانت صفته، ولا يمكن أن تطلق صفة الوطنية على جيش دمر العاصمة وشرد سكانها".

وجاء ذلك بعدما صرح قائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر بأن "الجيش لن يكون خاضعا لأي سلطة ولن نستسلم للمؤامرات التي تحاك باسم المدنية ".

وحذر برلمانيون ليبيون من مغبة استمرار إيقاف رواتب عناصر الجيش، في خطوة قد تؤدي إلى زعزعة الأمن في ربوع البلد الأفريقي الغني بالنفط.

وقال تسعة عشر نائبًا ليبيًا في بيان مشترك إنهم فوجئوا بإيقاف رواتب منتسبي المؤسسة العسكرية "التي حملت على عاتقها حماية وحراسة الحقول النفطية، والتي ما زالت إلى هذه الساعة تقاتل الإرهاب نيابة عن العالم، وتؤمن الحدود الغربية والجنوبية للبلاد التي كانت منتهكة من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة وتجار البشر".

ارتياح سياسي لتركيبة حكومة نجلاء بودن